مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد السابع والسبعون (يوليو ٢٠٢٢)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد السابع والسبعون - يوليو ٢٠٢٢

تصدر شهريًّا

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير
أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالباسط العناني (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
عبيـر عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير
نهـا نـوار رئيس وحدة البحوث العلمية
ناهد مبارز رئيس وحـدة النشـر
رانـدا نـوار وحـدة النشـر
زينب أحمد وحـدة النشـر
رشا عاطف وحـدة النشـر
أمـل حسـن رئيس وحـدة التخطيط والمتابعة

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني
إسـلام أشـرف وحـدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
أ.د. نبيـل رشـاد

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

• وسائل التواصل:
جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)
ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق
  جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل - العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة - الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود - السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت - الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب - سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد - العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٧٧

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات التاريخية:**	
١- إشكالية ظهور الخط الهيراطيقي الشاذ وإحلاله بالديموطيقي المبكر	٣-٢٠
الباحث/ هاني محمد محمد عيسي	
٢- نقد رؤية المؤرخة البريطانية فلورا جيير Flora Gier لصلاح الدين الأيوبي (١١٣٨ -١١٩٣م)	٢١-٤٦
أ.د. محمد مؤنس عوض	
٣- الأطعمة البديلة في مصر والشام عصر سلاطين المماليك (٦٤٨ - ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م) «صناعة وممارسات»	٤٧-٩٠
د. عمرو عبد العزيز منير	
• **الدراسات السياسية:**	
٤- معاهدة الصداقة السعودية البريطانية (معاهدة جدة) عام ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م	٩٣-١٣٦
د. سطام بن غانم الوهبي	
٥- أزمات بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣م	١٣٧-١٦٨
أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي	
٦- مستقبل الدولة فى ليبيا بين فرص الإنعاش الاقتصادى وانتشار الإرهاب وتأثيره على الأمن القومى المصرى	١٦٩-٢٠٢
د. أحمد جمعة عبد الغنى حسن & د. رامى على محمد عاشور	

تابع محتويات العدد ٧٧

- **الدراسات الاجتماعية:**

٧- **التوجهات النظرية المفسرة للاختيار للزواج «دراسة تحليلية»** ٢٠٥-٢٣٤
الباحثة/ هند عبد الصمد خالد

- **دراسات اللغة العربية:**

٨- **بنية الحدث والزمن في رواية موسم الهجرة الى الشمال** ٢٣٧-٢٦٤
م. د. حسنة محمد رحمة

٩- **مصادر ابن أبي حجلة التلمساني (ت٧٧٦هـ) في كتابه (الطارئ على السكردان)** ٢٦٥-٢٩٤
الباحثة/ آية محمد كامل محمد

- **الدراسات القانونية:**

١٠- **الدافع الأخلاقى والبعد القانونى للغش** ٢٩٧-٣٢٤
الباحث/ عماد إبراهيم عبدالحميد سيد

١١- **أحكام دعوى التعويض عن الأضرار الناتجة عن العمليات الإرهابية** ٣٢٥-٣٥٨
الباحث/ محمود عبد الله محمد محمود موسي

- **الدراسات المحاسبية:**

١٢- **تأثير عدم الالتزام بالمسئولية الاجتماعية والبيئية على استدامة الموارد الاقتصادية غير الملموسة وانعكاسات ذلك على قيمة المنشأة** ٣٦١-٣٩٨
الباحثة/ عبير زكريا عبدالعزيز حسن

أزمات بناء الدولة في العراق

بعد عام ٢٠٠٣م

أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي

كلية العلوم السياسية

جامعة بغداد

tariq_hafed@yahoo.com

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

عانى العراق منذ التأسيس من أزمات كثيرة لا تعد ولا تحصى، وكانت أزمات بناء الدولة أبرزها، لذلك نجد أن الملك فيصل الأول قد نبه في أول خطاب له في التنصيب إلى صعوبة هذه المهمة (تأسيس الدولة العراقية)، وقد أشار إلى أزمة التنوع وأزمة المواطنة الجامعة، هذا لا يعني إخفاق إقامة دولة عراقية، بل تأسست الدولة عام ١٩٢١ ولكنها كانت ولاتزال تعاني من أزمات كبيرة في أحيان كثيرة، بعض من تلك الأزمات تهدد كيان ووحدة الدولة، بعد التغيير السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ ازدادت وتعمقت الأزماتوأخذت بعدًا أكثر عمقًا خاصة في ظل الظروف الأمنية والسياسية التي سادت في العراق ولاتزال تداعياتها لغاية يومنا المعاصر مستمرة، ولغرض الاختصار حاول البحث أن يركز على أبرزها إلا وهي الأزمة السياسية والأزمة الدستورية وأزمة القيم المجتمعية، وقد توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات والحلول المقترحة لمعالجة الأزماتلكن تحتاج جميع هذه التوصيات إلى إرادة صادقة وحقيقية وقبول مجتمعي من جهة وحكومي– سلطوي من جهة أخرى.

كلمات مفتاحية : (بناء الدولة – العراق المعاصر – إدارة التنوع – الأزماتالدستورية – أزمة القيم المجتمعية).

Abstract :

Since its establishment, Iraq has suffered from many countless crises, and the state-building crises were the most prominent, so we find that King Faisal the First had warned in his first speech in the inauguration of the difficulty of this task (establishing the Iraqi state), and he referred to the crisis of diversity And the crisis of universal citizenship, this does not mean the failure to establish an Iraqi state. Rather, the state was established in 1921, but it was and still often suffers from major crises, some of those crises threatening the entity and unity of the state, after the political change in Iraq in 2003, it increased The crises deepened and took on a deeper dimension, especially in light of the security and political conditions that helped in Iraq, and their repercussions are still continuing until our modern day. The research reached a number of conclusions and proposed solutions to treat crises, but all these recommendations require a sincere and real will and societal acceptance on the one hand, and governmental-authoritarian on the other hand

..

يُعد موضوع بناء الدولة من المواضيع المهمة لما له من صلة وثيقة بترتيب حياة الناس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتُعد دولة المؤسسات بحد ذاتها مقياسًا لرقي وتقدم الأمم والشعوب، حيث ان معنى الدولة لا ينحصر فقط بالسلطة الحاكمة (الحكومة ومؤسساتها)، بل هو موضوع واسع يتضمن بناء مؤسسات رصينة لا تتغير بتغير أصحابها بل هي راسخة وثابتة وفق مبادئ راسخة وثابتة أيضًا.

الدولة في العراق واجهت أزمات كبيرة منذ التأسيس عام ١٩٢١ ولغاية اليوم، على الرغم من الاختلاف في طبيعة الدولة ما قبل ٢٠٠٣ التي كانت دولة مركزية شمولية (في ظل سلطة دكتاتورية مستبدة)، ما بعد ٢٠٠٣ على الرغم من التغيير في طبيعة وشكل الدولة التي أصبحت فيدرالية تعددية (في ظل سلطة ديمقراطية منتخبة) لكن الدولة لاتزال تعاني من مشاكل لا تعد ولا تحصى، بل أغلب الشواهد والأحداث تبين أن تحديات بناء الدولة اصبحت أكثر تعقيدًا؛ بسبب عدد من المستجدات التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٣، لذلك أخذ جميع المهتمين بالشأن السياسي في العراق يدعون إلى ضرورة بناء دولة المؤسسات (دولة القانون)، التي لا يمكن لها أن تكون دون تجاوز عدد من الاشكاليات والأزمات.

إن إشكالية البحث تطرح تساؤل جوهري يتعلق بمدى إمكانية بناء الدولة العراقية المعاصرة في ظل وجود أزمات كبيرة ومتعددة، ولعل أبرز تلك التساؤلات تدور حول طبيعة تلك الأزمات،وأفضل الحلول المقترحة حولها، ثم هل الحلول ممكنة ومتاحة أم صعبة التحقق ؟، ثم عدة تساؤلات في إطار السعي لبناء الدولة، ومنها، ماهي اسباب ضعف الدولة ؟ وما هو السبيل لتقويتها ؟، وما هو سبب فشل كل المحاولات التي سعت لبنائها على مدى سبعة عشر عاما (٢٠٠٣-٢٠٢٠م)، ؟ كيف السبيل إلى بناء الدولة والأزماتقائمة ومتوالية ؟

ينطلق البحث من فرضية مفادها (أن تعثر بناء دولة المؤسسات في العراق المعاصر نتيجته عدة أزمات سياسية ودستورية أزمة في القيم المجتمعية، لذلك

فالحاجة ملحة للعمل على إيجاد حلول انية ومستقبلية لجميع هذه الأزماتلغرض الانتقال بالعراق من بناء السلطة إلى بناء الدولة)، وفي مقدمة هذا المشروع هو ضرورة بناء دولة مدنية تستوعب الجميع من جهة وتحترم القانون والدستور بعده الركيزة الأساسية لبناء الدولة الناجعة من جهة أخرى، ولغرض الاجابة على التساؤلات التي تطرحها اشكالية البحث قسم إلى أربعة محاور : المحور الأول مدخل نظري ومفاهيمي، اما المحور الثاني يتناول **الأزمات السياسية**، في حين ان المحور الثالث سيخصص لمتابعة : **الأزمات الدستورية**، أما المحور الرابع فسوف يبحث في : **أزمة القيم المجتمعية**.

وقدر تعلق الأمر بالمنهجية المعتمدة، فقد اعتمد البحث المنهج الاستنباطي من خلال دراسة الأزماتبشكل عام ثم الانتقال إلى الأزماتالفرعية التي شهدها ومازال يشهدها العراق حتى الأن، فضلا عن المنهج الاستقرائي من خلال الانتقال من الخاص إلى العام، بالإضافة إلى هذه المناهج اعتمد البحث على عدد من المداخل والمقتربات من أهما المدخل التاريخي الذي من خلاله تم متابعة عدد من الحوادث التاريخية التي لها أثر في بناء الدولة العراقية، فضلا عن المدخل المقارن الذي من خلاله تمت المقارنة بين وضع دولة العراق، وما يجب أن تكون عليه دولة المؤسسات المنشودة، وقدر تعلق بالمنهج التحليلي، فقد تم الاعتماد عليه في تحليل عدد من الافكار واستنباط عدد من المعالجات والتي تساهم في تعزيز بناء الدولة العراقية المستقرة سياسياً واجتماعيًا واقتصاديًا.

المحور الأول : مدخل نظري ومفاهيمي :

عند الرجوع مفهوم الأزمة نجدها تعني " الضيق والانقباض " أو " التناقض والقصور " [١]، وتعرف بحسب طبيعة استعمالاتها، فمثلا تعرف أزمة الهوية بأنها " مرحلة صعبة تمر بها مجموعة اجتماعية أو يمر بها فرد، مما يؤدي إلى تصدع التوازن بين مكونات متباينة " [٢]، وإذا ما انتقلنا إلى مفهوم الأزمة الدستورية على

سبيل المثال، تعني "مرحلة ناشئة عن التناقض الحاصل بين الوضع السياسي في البلاد ودستورها المعلن أو بين نصوص الدستور عند تطبيقها " [٣]، لذلك نجد أن مفهوم الأزمة يأخذ أبعادًا متعددة بحسب مكان وجودها (سياسية – اقتصادية – اجتماعية – ثقافية – امنية، وغيرها)، لذلك جاء عنوان البحث بصيغة الجمع (أزمات وليس أزمة) لأنه لا يمكن الحديث عن أزمة واحدة كون المواضيع متعددة ومتنوعة، اما مفهوم الدولة التي يقصدها البحث فهي دولة المؤسسات أو بمعنى أدق " الدولة الديمقراطية " التي هي " مؤسسة مستمرة بكل مقوماتها وكل ما لها من حقوق وما عليها من واجبات، يتعاقب على سدة الحكم فيها حكام منتخبون، ويمارسون اختصاصات دستورية لفترات محددة سلفًا " [٤].

غالبًا ما يشار إلى الدولة على إنها فكرة السلطة والنظام والتي ترجع إلى عهد المدينة اليونانية والإمبراطورية الرومانية، ولكن هذه استعمال كلمة الدولة بمعناها الحديث يرجع إلى القرن السادس عشر الميلادي، بمعنى أن الدولة ليست السلطة الفعلية، فحسب بالرغم من أهميتها بعدها ركنها الأهم، بل الدولة أشمل فهي " شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي تكفل لنفسها ضد الأقطار الخارجية والداخلية"[٥]، لذلك دائمًا ما يخلط بين السلطة والدولة ونادرًا ما يفهم أن " الدولة هي ذلك الجزء من الكيان السياسي الذي يعنى بصورة خاصة بسيادة القانون وتقدم الحياة العامة والنظام العام وتصريف الشؤون العامة " [٦] و" ليس كل مجتمع منظم دولة " [٧]، فالدولة شاملة وأرقى أنواعها دولة المؤسسات الرصينة، فالسلطة السياسية هي عنصرًا من عناصرها المتعددة ولا يمكن التماهي بين الدولة والسلطة، مع الاسف هذا التماهي الخاطئ هو المعتاد والمتداول عند غالبية المجتمعات والانظمة العربية والإسلامية.

وبغض النظر عن التداخل في المفاهيم أو سوء الفهم، يبقى الهدف هو المعنى المراد من الدولة، وخصائصها المنشودة، ومن أبرزها الدولة المدنية، ولم يكن إيجاد واستقرار مفهوم الدولة المدنية أمرًا يسيرًا بل الأمر تطلب مخاضًا طويلا من

البحث والتنظير لغرض الوصول إلى المبتغى المنشود من تحقيق مستوى من تمدن الحياة المجتمعية العامة والاستقرار بكل المستويات [٨]، وهناك من يحاول أن يجعل من صفة المدنية بعدها صفة مرفوضة من قبل الدين الإسلامي، ولكن الحقائق دلت على أن المدنية من الصفات المرغوبة في الإسلام، بل يذهب (السنهوري) إلى القول " إن الإسلام دين ومدنية، والمدنية الإسلامية أكثر تهذيبًا من المدنية الاوربية " [٩] بمعنى أن الطموح إلى دولة مدنية لا يتعارض مع الدين بل أن طبيعة الدين الإسلامي ترفض الثيوقراطية وتقبل المدنية.

وعندما يشار إلى صفة الدولة الوطنية كونها إحدى العلامات المميزة لولادة دولة الحداثة في الغرب [١٠]، وقدر الأمر بصفة الدولة القانونية، كون أول مهمة رئيسة لها هو المحافظة على العدالة، والأخيرة هي أساس القانون والمجتمع المنظم[١١]، لكن هذا لا يعني إغفال صفات أخرى مهمة للدولة المنشودة بعدها الدولة القادرة على إدارة التنوع، حيث إن من واجبها الاعتراف بتعدد المجموعات الاثنية من جهة وإيجاد بيئة ملائمة حاضنة للتنوع من جهة اخرى [١٢].

والأهم مما سبق الدولة، يجب أن تكون دولة خادمة تُشيد من أجل رعاية مصالح الأفراد [١٣]، بالإضافة إلى قدرتها في فرض قوة السلطة والقانون، بعدها " وسيلة لتنظيم سلطة الإلزام العامة حتى تسود إرادة الحكومة على جميع الإرادات " [١٤] لكن الحديث عن قوة السلطة لا يعني أن الدولة هي مؤسسة قسرية تقف بوجه الفرد ولا مؤسسة تحد من حرية الفرد، بل العكس إن الدولة تعمل من أجل حماية الحقوق والحريات [١٥].

مما سبق يتضح أن الدولة التي يراد إيجادها في العراق المعاصر يفترض ان تتصف الصفات التي ذكرت، ولكنها تواجه أزمات كثيرة ومتعددة سوف يتم تناولها بشي من التفصيل في المحاور القادمة من البحث.

المحور الثاني : الأزمات السياسية:

عانى العراق منذ زمن بعيد من أزمات سياسية كثيرة في ظل العهود السابقة والتي كان سببها في الغالب اما تدخل العسكر في السياسة أو الاستبداد والدكتاتورية، أما العراق اليوم فهو ما زال يعاني من أزمات سياسية، لكنها في ظل "نظام ديمقراطي"، فالطبقة الحاكمة وللأسف نظرتها وهدفها لبناء السلطة أكثر من نظرتها وهدفها لبناء الدولة، والفرق كبير بين الهدفين وكذلك الفرق يتضح أكثر من خلال نتائجهما فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن بناء السلطة لوحدة لا يحقق الاستقرار السياسي المنشود في حين ان بناء الدولة يحقق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي المنشود.

ساهمت الطبقة السياسية الحالية في العراق بجميع أشخاصها ومسمياتها بفشل بناء الدولة؛ إذ الجميع يتنافس على السلطة وعلى المكاسب الحزبية، ولم يكن ضمن جدول أعمال أغلبهم الدولة وأهمية بنائها غائبة عن جدول الأعمال على الرغم من استعمالها في برامجها الانتخابية بصورة شكلية دون الاهتمام بمضامينها، فغالب الكتل ترفع شعار بناء الدولة انتخابيًا لكن واقعيًا يعملون على بناء السلطة، وعلى الرغم من كثرة الأزماتفي العراق بالذات (ما بعد ٢٠٠٣م)، لكن بالإمكان التركيز على أهمها وأبرزها :

أولًا : أزمة الهوية وإدارة التنوع:

أ- أزمة الهوية:

يعد مفهوم الهوية من أكثر المفاهيم التي أخذت حيزًا واسعًا في الدراسات المعاصرة من البحث والتقصي على المستوى الفلسفي والاجتماعي والسياسي والديني[١٦]، وحرصت كل التجمعات البشرية منذ القدم على إظهار ذاتها بهوية معينة لغرض تميزها وتفردها عن غيرها من التجمعات، وبعد ذلك أخذت تعرف كل ثقافة أو قومية أو دين أو مذهب بهوية معينة، لذلك ظهرت عدة أنواع من الهويات (الهوية

الثقافية – الهوية القومية – الهوية الدينية – الهوية المذهبية)، وغيرها من الهويات الفرعية، لكن تبقى الهوية الجامعة لجميع تلك الهويات هي (الهوية الوطنية)، التي تعتمدها دولة المؤسسات استنادا إلى مبدأ المواطنة [١٧].

أزمة الهوية العراقية ليست انية بل تعود إلى بداية التأسيس، فقد أشار الملك فيصل الأول (١٩٢١-١٩٣٣م)، في خطابه إلى هذه الأزمة عندما قال " أقول وقلبي ملان أسى إنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية خالية من أي فكرة وطنية " [١٨]، مما يعني أن الهوية الوطنية الجامعة غائبة منذ التأسيس والهويات الفرعية قائمة وبقوة، لذلك يمكن القول إن إشكالية تأسيس الدولة عام ١٩٢١، وإعادة بنائها عام ٢٠٠٣، كانت في كلتا الحالتين، نشأة في ظروف استثنائية ومن أبرزها وجود وتأثير القوات المحتلة، البريطانية سابقًا، والأمريكية لاحقًا [١٩].

ب- أزمة إدارة التنوع:

لا يخفى على المتابع للشأن السياسي في وقتنا المعاصر من ان معظم البلدان العربية والإسلامية ومن ضمنها العراق الذي تواجه جملة من التحديات التي تهدد وحدتها وأحيانا أخرى يهدد وجودها كدولة، ويمثل التحدي الابرز في كيفية المحافظة على التعايش المجتمعي وادارة التنوع الموجود فيها في ظل ظروف سياسية صعبة ومعقدة للغاية، مما جعل التنوع الاجتماعي غير المتجانس من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي ومنها العراق [٢٠].

إن خطر الانقسام والاختلاف الحاصل بين مكونات المجتمع العراقي، نتيجة التمييز العرقي والديني والطائفي الناتجة عن سوء ادارة التنوع هي ملفات قديمة ومتشابكة وتحتاج إلى وقفة فكرية وجهد عملي وبرامج ميدانية حقيقية تعالج جذور المشاكل وليس مظاهرها، وكل ما حدث ما بعد ٢٠٠٣ في العراق في هذا المجال هو الاعتراف بالمشكلة ولم يبدأ البحث عن حلول جادة وناجعة لمشكلة إدارة التنوع حتى الأن.

ويمكن تلخص أهم الأسباب التي جعلت التنوع الديني والقومي والطائفي في العراق مصدر ضعف وليس مصدر قوة.

١-ارتباط المجتمعات سلبيًا بالموروثات التاريخية، مما جعلها حبيسة التاريخ ومرتهنة له، بل تحتكم إلى وقائع حدثت منذ عشرات القرون في خلافاتها الاجتماعية والسياسية القائمة، مخالفة لقول الله تعإلى) **تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُون)** [٢١].

٢- غياب الثقافة الديمقراطية القائمة على أساس احترام التعددية السياسية والتنوع الفكري، وبالتالي غياب التعددية الاجتماعية والثقافية في المجتمعات عامة.

٣-وجود مصالح ضيقة أو أجندات سياسية عند بعض الأشخاص أو الجماعات المعنية بتمثل الطوائف أو المهيمنة عليها، فتعمل لأجلها دون النظر للإخطار المترتبة عليها.

٤-بروز الأصوات المطالبة بالهويات الخاصة العرقية والدينية والمذهبية على حساب الهوية الوطنية.

ثانيًا : أزمة الديمقراطية التوافقية والمحاصصة السياسية:

أ- أزمة الديمقراطية التوافقية.

الديمقراطية من حيث المبدأ ومن حيث الأساس تعتمد على ما يسمى بالأغلبية العددية، فالنتائج وفق نسبة (٥٠+ ١)، التي تعطي الحق لجهة أن تحكم وأخرى تكون في المعارضة، ويقع على عاتق الاخيرة الرقابة والمحاسبة، في الأنظمة الديمقراطية المستقرة غالبًا ما تتحول الجهة الحاكمة إلى المعارضة والعكس صحيح، بفعل الحصول على الأغلبية البرلمانية المطلوبة لسحب الثقة مقابل الحصول على النصاب والعدد الكافي للتصويت خاصة في الأنظمة السياسية البرلمانية، إلا أن العراق اعتمد منذ التغيير السياسي الديمقراطية التوافقية والتي هي احدى النماذج

المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة السياسية في المجتمعات المتعددة ذات الانقسامات العميقة [٢٢]، فهي لا تعتمد نسب النتائج فقط بل تمازجها مع التوافقية، فلا يمكن تشكيل حكومة دون توافق بين المكونات الثلاثة الرئيسة في العراق.

ب–المحاصصة السياسية.

تمخض عن الديمقراطية التوافقية المعتمدة في العراق منذ ٢٠٠٣ إلى تقسيم أغلب المناصب الحكومية في العراق على أساس لفظة المكونات التي أقرها الدستور، ويبدا توزيع المناصب من الرئاسات العليا (رئاسة البرلمان والوزراء والجمهورية) لغاية أصغر منصب بالدولة العراقية، حيث أصبح عرف سياسي ان يكون رئيس الجمهورية من (القومية الكردية)، ورئيس البرلمان من (القومية العربية والمذهب السني)، ورئيس الوزراء من (القومية العربية الشيعية)، فضلا عن إعطاء مناصب أخرى مهمة للقوميات والاثنيات الاخرى، أهمها (التركمان والشبك والصابئة والمسيحيين)، لكن المناصب التي تعطي للفئات المذكورة ليست ضمن المناصب الرئيسة التي ذكرت بل منصب أمين مجلس أو ناطق رسمي أو وزير دون حقيبة وزارية وغيرها، والكثير من المختصين قد أشار إلى بداية المحاصصة في العراق يعود إلى سياسة الاحتلال الأمريكي ما بعد ٢٠٠٣ من خلال تأسيس " مجلس الحكم الانتقالي " على أسس المحاصصة السياسية [٢٣].

على الرغم من الإيجابيات التي ترافق التجربة التوافقية والتي تتمثل بعدد من المميزات، " حكومة ائتلافية وتحالف واسع، مبدا التمثيل النسبي، حق الفيتو المتبادل لمنع احتكار القرار، الادارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة "، على حد تعبير (آرنت ليبهارت) [٢٤]، لكن هذه التجربة على الرغم من إيجابياتها المتعددة ألا إن الاستقرار الذي تحققه نسبي ومؤقت، فضلا عن عدد من السلبيات التي رافقت التطبيق في العراق لعل من أبرزها :

١– لا يمكن رفض أي رأي يقدم من أي مكون، فيجب أن يتم استيعاب الجميع وإرضاء الجميع، وهذا صعب التحقق للغاية.

٢-صعوبة وجود حكومة قوية ومعارضة قوية، بل الجميع في الحكم، والمعارضة يلتجا اليها الطرف الأضعف عند إحساسه بالتهميش.

٣-توزيع المناصب الوزارية والحكومية الأخرى بشكل توافقي ليس على أساس المحاصصة السياسية بل على أساس المحاصصة الدينية والقومية والمذهبية.

٤-مع وجود التوافقية سيكون عدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي قائم وهو الأساس والاستقرار سيكون نسبي ومؤقت.

لا يمكن التخلص من هذه الأزمة إلا من خلال اعتماد الكفاءة والنزاهة والخبرة وفق مبدأ المواطنة وليس على أساس القومية والدين والمذهب، فالمحاصصة تؤدي إلى تعزيز الثقة الكاذبة بين المواطنين، وتساهم في تنصيب أشخاص ليس لديهم كفاءة أو نزاهة أو خبرة بل التنصيب لملئ مكان المكون ليس أكثر.

ثالثًا : أزمة الطائفية السياسية:

وهي تعد من أكثر الأزمات تعقيدًا، فقد وظفت الطائفية السياسية بشكل واضح منذ التغير السياسي لغرض الحصول على الأصوات أو الحصول على المنصب، فجميع أمراء الطوائف استعملوا هذا التوظيف، سواء كونه فعل او ردة فعل لكن اضراره واضح على مستقبل العملية السياسية، فتوجد تجارب سياسية سبقت العراق في الاعتماد على الطائفية السياسية ولم يكتب لها النجاح وأبرز وأقرب مثال التجربة اللبنانية التي اعتمدت الطائفية السياسية وفق اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ وحتى الان تعاني من تداعياتها السلبية.

على الرغم من كون الطائفية السياسية هي ظاهرة قديمة موجود في العراق والمنطقة العربية إلا إن ظهورها في العراق ما بعد ٢٠٠٣ كان حضور لافت وتداعياته واضحة على المشهد السياسي والأمني، والحديث عن الطائفية هنا ليس بالضرورة هو حديث عن الطائفية المرادفة للمذهبية بعدها مدارس فكرية دينية، بمعنى اخر ان المشكلة ليست بالمذهب أو الطائفة بل المشكلة في توظيف الطائفية لتحقيق

أغراض سياسية، وهذا لا ينفى ان بدايتها دينية خالصة لكن سرعان ما تتحول إلى اداة سياسية تستعمل في مواضع متعددة حسب طبيعة التوظيف لها.

توظيف الطائفية السياسية لم يكن على وتيرة واحدة، فالتوظيف أحيانًا خارجي يأخذ طابع إقليمي (دول جوار العراق)، أو طابع دولي (الاحتلال البريطاني ثم الأمريكي)، وأحيانًا كثيرة التوظيف داخلي محلي من قبل جهات سياسية وحزبية لغرض الحصول على الدعم المعنوي والانتخابي، ولذلك اثرت الطائفية السياسية في العراق على بناء الدولة العراقية المعاصرة، كونها الضد النوعي للمواطنة التي هي الأساس في بناء دولة المؤسسات.

وعلى الرغم من جميع المحاولات التي سعت لحل الأزمات السياسية المتتالية منذ ٢٠٠٣ وحتى اليوم لكن في اغلبها كتب لها الفشل ولأسباب كثيرة لعل من أبرزها :

١-ترحيل الأزماتوعدم البت فيها، فالقرارات السياسية في حالات كثيرة تحتاج إلى نوع من الشجاعة والحسم، ولكن الواقع أشار إلى التردد والترحيل لجميع الأزماتالسياسية على اختلافها.

٢- تغليب المصلحة الحزبية والفئوية على حساب المصلحة العامة.

٣-زعزعة الثقة بين الاطراف السياسية، والعمل على اساس المراوغة والحصول على المكاسب بدل من العمل والتنسيق المشترك.

٤-الصراع على السلطة، والاستحواذ على المناصب الحكومية التنفيذية، والمحاصصة على توزيع السلطة.

٥-توظيف الدين والقومية والمذهبية لأغراض سياسية، وبالتالي تم تقسيم العراق إلى تقسيم ثلاثي بدل من التقسيم الثنائي القائم، فبدل الحديث عن الدولة في العراق أصبح الحديث عن القومية العربية والكردية بل الأكثر من ذلك أصبح الحديث عن ثلاثة أقسام رئيسية (كرد – سنة – شيعة)، وهذا التقسيم المركب القومي والطائفي جعل العراق يعاني من تداعياتها.

المحور الثالث : الأزمات الدستورية:

ترغب أغلب الدول إلى تحقيق نوع من الاستقرار السياسي وتختلف طبيعة الرغبة بين من يسعى إلى تحقق ذلك عن طريق دولة المؤسسات (الاستقرار الطوعي) وبين من يرغب عن طريق دولة الأشخاص (الاستقرار القسري)، مع العلم هناك صعوبة في تحديد مقياس ثابت ومتفق عليه لتحديد قوة مؤسسات الدولة، حتى وان تم تحديد بعض الملامح لقوة الدولة المؤسساتية من حيث قدرتها على تحقيق (صياغة وتنفيذ السياسات العامة – سن القوانين –الكفاءة الإدارية – محاربة الفساد – تحقيق الشفافية والمحاسبية)، تبقى هناك اشكالية كون بعض الدول تمتلك بعض المؤسسات ذات فاعلية عالية خلاف مؤسسات أخرى غير فاعلة في ذات الدولة الواحدة [٢٥]، ولكن هذا لا يعني رفض المؤسسات وضرورة فاعليتها، بل الجزء الاهم في بناء الدولة قوة ورصانة المؤسسات والاطار التي يجب ان تعمل به جميع هذه المؤسسات هو الدستور.

يمثل الدستور القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة، وعلوية الدستور فكرة نشأت في أوروبا عند فلاسفة القانون، مفادها " أن الدستور هو الذي يخلق أو ينشئ الدولة، فالدولة لا وجود لها قبل وجود الدستور بمعنى وجد الدستور ثم وجدت الدولة " [٢٦]، هذا يعني أن الدستور أصبح شرطًا جازمًا لوجود الدولة.

في العراق على الرغم من إيجابيات المرحلة الحالية التي يعيشها بعد التغيير السياسي ما بعد ٢٠٠٣ من حيث وجود دستور قائم منذ عام ٢٠٠٥ يحدد طبيعة النظام السياسي والعلاقة بين السلطات وهو يمثل الوثيقة الأعلى في الدولة، إلا إن هذا الدستور ولأسباب كثيرة فيه من الثغرات التي ممكن أن تكون عقبة أمام بناء دولة المؤسسات الدستورية المنشودة.

وتطرح اشكاليات دستورية كبرى دستورية ومشاكل أخرى فرعية في مضامين الدستور، وقدر تعلق الامر بالإشكاليات الكبرى سوف نشير إلى اثنين منها، الأولى تتعلق في مشروع الدستور التي طرحت في الاستفتاء الشعبي تختلف عن ما تم اقراره، فالمسودة المعروضة على الشعب تتكون من (١٣٩) مادة دستورية [٢٧]، في حين

الدستور القائم اليوم والمعتمد يتكون من (١٤٤) مادة دستورية، فهذا أشكال قانوني ودستوري بحاجة إلى بحث تفصيلي ومعرفة المتسبب بالإضافة، فضلا عن بحث مدى قانونية هذه الإضافة من عدمه، والإشكالية الثانية تتعلق بمدى نزاهة ومصداقية الاستفتاء خاصة وأنها كانت في ظروف أمنية وسياسية معقدة، بالذات ما يخص نتائج الاستفتاء في محافظة الموصل التي تأخر إعلانها بالقياس إلى المحافظات الاخرى، بعد رفض محافظة الأنبار وصلاح الدين، حيث ان لو رفض سكان محافظة الموصل الدستور، كان أصبح عدد المحافظات التي رفضته ثلاثة وبالتالي يرفض الدستور، خاصة وأن هذه المحافظات تمثل مكون مهم دونه لا يمكن تحقيق رؤية وطنية متكاملة لدستور الدولة الذي يفترض أن يكون ممثلا للجميع دون استثناء [٢٨].

الإشكاليات أعلاه هي في الإطار العام اما عند الدخول إلى تفاصيل الدستور سنجد ثغرات كثيرة في فحوى ومضامين المواد الدستورية، ممكن ذكر أهمها وأبرزها :

أولًا : المكونات بدل عن المواطنة:

في أكثر من موضوع [٢٩] يتحدث الدستور عن دولة المكونات بدل عن دولة المؤسسات وهذا لا يساهم باي شكل من الاشكال في بناء دولة معاصرة، لأن يفترض أن تكون المواطنة هي الأساس وليس المكونات.

والحديث عن المواطنة المراد تحقيقها بعدها مفهومًا وممارسة يكتسبها الفرد سياسيًا وليس دينيًا [٣٠]، فالمواطنة علاقة في وطن وعلاقة مع رقعة جغرافية، والوطن في اللغة العربية يعني " مكان اقامة الانسان ومقره ولد به ام لم يولد " [٣١]، المواطنة لا تمثل حالة شعور فحسب، وإنما تمثل رابطة تعاقد من أجل التعايش السلمي، لذلك تعرف بأنها " صفة ينالها الرفد من الناس ليتمتع بالمشاركة الكاملة في دولة لها حدود إقليمية " [٣٢]، بعدها مجموعة من الحقوق والواجبات يتمتع بها ويلتزم بها في الوقت ذاته كل طرف من أطراف هذه العلاقة (الفرد–الدولة) [٣٣]، والدولة يقع على عاتقها توزيع حقوق المواطنين وتنسيقها [٣٤].

ثانيًا– خلافات التفسير والتأويل:

الغموض في بعض المواد الدستورية [٣٥] على سبيل المثال لا الحصر المادة (٧٦) أولا، وأزمة الكتلة الأكبر والتي تتسبب بفوضى بعيد كل انتخابات تجرى [٣٦]، وهذا يعيق بناء دولة المؤسسات بكل تأكيد، وأعتقد هذا التفسير سوف يؤدي إلى تأخير تشكيل أي حكومة بحدود لا يقل عن شهرين إلى ثلاثة أشهر كحد أدنى، كون أن الذي يفوز بالانتخابات ليس من حقه تشكيل الحكومة بل من يتحالف بعد ذلك له الحق، والخلاف حول التفسير والتأويل لا يشمل فقط الكتلة الأكبر، بل المراد من مادة النفط والغاز المادة (١١١)، والتي تنص على (النفط والغاز ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات) وغيرها الكثير، والتأويل الذي طال تفسير المادة (١١٢)، مما سبب خلاف بين حكومة اقليم كردستان وحكومة المركز (بغداد)، مما عطل إقرار قانون النفط والغاز بسبب الخلاف على تفسير المادة.

ثالثًا– توظيف مواد الدستور سياسيًا:

من أكثر المواد الدستورية التي وظفت سياسيًا هي المادة (٧٦) الفقرات (اولا وثالثًا) منه والمتضمنة تكليف الكتلة النيابية الأكثر عددًا بتشكيل مجلس الوزراء خلال مدة خمسة عشر يوماً ، عندما فسرت المحكمة الاتحادية الكتلة النيابية ليست الفائزة بالانتخابات ودخلت بمثابة كتلة واحدة، بل مجموع الكتل التي سوف تتحد بعد انعقاد مجلس النواب، وعند متابعة الفقرة ثالثًا من نفس المادة (٧٦)، نجدها واضحة وصريحة تنص على حق رئيس الجمهورية بتكليف رئيس جديد في حال فشل المكلف السابق، في حين نجد ان بعض الاحزاب السياسية رفضت هذا التفسير الواضح، حيث رفضت تكليف رئيس الجمهورية (إبراهيم صالح)، المرشح (عدنان الزرفي) بعد فشل (محمد توفيق علاوي) في يوم ٢٠٢٠/٣/١٧، استنادًا إلى المادة ٧٦ – ثالثًا، لكن بعض الكتل قالت هذا التكليف يصادر حق الكتلة الأكبر عددًا في تشكيل الحكومة دون النظر إلى نص المادة الواضحة والتي تنص على (يكلف رئيس الجمهورية مرشحًا جديدا لرئاسة مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما عند إخفاق رئيس مجلس الوزراء المكلف في تشكيل الوزارة خلال المدة المنصوص عليها في البند ثانيًا من هذه المادة).

وممكن الإشارة إلى أنه على الرغم من أن الدستور أشار في مادة (٧) منه، على حظر كل كيان يتبنى العنصرية والتطهير الطائفية وخاصة البعث الصدامي في العراق، لكن تم التركيز على شق من المادة، حيث صدر قانون يجرم حزب البعث [٣٧] دون صدور قانون يجريم الطائفية والمروجين لها، والمادة (٧) أشارت بشكل واضح على تجريم الطائفية [٣٨]، الاشكالية هنا ليس بإصدار القوانين على العكس هي مفيدة والدستور أشار إلى ضرورة وجودها، لكن الإشكالية تكمن في توظيف النصوص والانتقائية.

رابعًا– مدة الاحكام الانتقالية:

لم يحدد الدستور مدة زمنية واضحة للأحكام الانتقالية، فالتحول من مرحلة الانتقال والتحول الديمقراطي إلى الوضع الديمقراطي المستقر مهم ولا يمكن ترك لفظة الانتقالية [٣٩] غامضة ودون تحديد لمدة معينة، حيث إن المدة الانتقالية قد ارتبطت بها عدد من الإجراءات منها المادة (١٤٠) التي تتعلق بتطبيع الأوضاع في المناطق المتنازع عليها حسب نص المادة، وكذلك إجراءات (العدالة الانتقالية)، وعدد كبير من المؤسسات (الهيئة العليا للمساءلة والعدالة – مؤسسة السجناء – مؤسسة الشهداء)، والتي تشكلت لهذا الغرض، والدستور قد أشار إليها كونها انتقالية دون تحديد مدة الانتقالية ؟ هل هي خمس سنوات ام عشر ام خمس عشرة او أكثر، لكن القول أن هذه الأحكام مستمرة دون تحديد إلى ما لا نهاية فيها مخالفة صريحة للدستور، الذي أشار إلى لفظة الانتقالية الدالة على مرحلة معينة وليست دائمة.

فالدستور وثيقة مهمة يفترض أن يساهم مساهمة مهمة في بناء مؤسسات الدولة الرصينة، إذا يمثل إحدى متطلبات الدولة، فلا يمكن ان نتصور وجود دولة مستقرة خالية من دستور، فالدستور مهم واهميته واضحة ليست بحاجة إلى برهان لكن يفترض ان تكون بنوده خالية من الملاحظات التي قد تشكل عائق في بناء الدولة لا سيما بعض الملاحظات التي ذكرت على دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥.

المحور الرابع : أزمة القيم المجتمعية:

منظومة القيم بشكل عام هي ظاهرة أساسية في حياة كل إنسان، وهي بمثابة الموجه له والمتحكم في الكثير من نشاطاته الاجتماعية والدينية والسياسية، وهي ليست على وتيرة واحدة، فهي نسبية تختلف من شخص لآخر، بل أحيانا كثيرة تختلف لدى نفس الشخص من حيث نوع حاجاته ورغباته [٤٠]، وهذا ما يسمى بـ (نسبية القيم) [٤١]، فضلا عن ذلك إن التغيير في منظومة القيم موجود منذ أن وجد الإنسان، لكن العبرة ليس بالتغيير بل في نوعية التغيير؛ لأن المواطن يحتاج أن يكون التغيير في منظومة القيم نوعي ويهدف نحو التشذيب والتطوير نحو الأفضل [٤٢]، والتساؤل الابرز عن مصادر تلك القيم ؟ والإجابة عن ذلك أن المصادر متعددة كما هو حال طبيعتها، على الرغم من ان الثقافة مصدر مهمً من مصادر القيم لكن تبقى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية عنصرًا مهمًا في بلورة منظومة القيم بشكل كامل [٤٣].

في الثقافة الإسلامية والعربية هناك مدرستان مختلفتان في تحديد دراسة منظومة القيم والأخلاق، الأولى مدرسة النظر العقلي، والثانية المدرسة الإسلامية الخالصة، الأولى استوعبت الثقافة اليونانية واعتمدوها، والثانية اعتمدت اصول وقواعد الشريعة الإسلامية [٤٤].

بالإضافة إلى مصادرها المتعددة، فإن تأثيراتها متعددة ايضًا (دينية – اجتماعية – سياسية)، ومن اهم تلك التأثيرات هي التأثيرات السياسية، على الرغم من شيوع النظام الديمقراطي في العالم العربي الا التعاطي معه ليس على مستوى واحدة، بل الاختلاف يكمن في طبيعة قبول تلك المجتمعات ومدى توافق تلك القيم مع القيم السياسية العليا (المنظومة الديمقراطية)، لذلك فإن أهم التأثيرات السياسية هي مدى التوفيق بين دوافع الفرد ورغباته ومتطلباته، مع متطلبات البنية الاجتماعية للنظام الديمقراطي [٤٥]، بمعنى أن لمنظومة القيم الاجتماعية دورًا كبيرًا لإرساء دعائم المجتمع واتزانها [٤٦].

يعد منظومة القيم بشكل عام سواء السياسية منها والاجتماعية بل وحتى الأخلاقية مهمة في بناء المجتمعات والدول المستقرة لما لها من اثر كبير في التنشئة السياسية والاجتماعية، فالقيم الإيجابية ستكون مرتكز بناء والقيم السلبية ستكون معول هدم، وهنا يقع على عاتق الجميع ضرورة العمل من أجل بناء منظومة قيمية تساهم في بناء دولة المؤسسات؛ لأن البناء الدولة لا يحتاج السياسي المحنك والاقتصادي الناجح فحسب بل يحتاج مواطنًا ذا قيم سامية، مواطن يعرف حقوقه ويعرف واجباته، مواطن يمتلك من القيم والمبادئ الصحيحة التي ستكون عونًا له في البناء.

غالبًا ما ترتبط منظومة القيم السياسية بالثقافة السياسية، لذلك تهتم أغلب الحكومات بضرورة خلق ثقافة سياسية لدى مواطنيه(*)، لكي تستطيع أن تخلق جيلًا سياسيًا يحمل قيم سياسية محددة الأهداف، وبالتأكيد لكل شعب ثقافته السياسية الخاصة(٤٧).

ومن أهم سمات وخصائص القيم السياسية هي المعرفة الأخلاقية والفلسفية والحضارية وارتباطها مع بعض بظاهرة الدولة، حيث إن أهم صفة مشتركة للقيم السياسية انها علاقة مترابطة وليست منفصلة وترتبط بظاهرة السلطة السياسية بكل أبعادها ومن ضمنها الدولة (٤٨).

قدر تعلق الأمر بالديمقراطية التي تعد من أهم القيم السياسية والمجتمعية، هناك فهم خاطئ حولها بالبعض يعتقد أن الديمقراطية تتمحور حول الصندوق الانتخابي، في حين أن الخيار الانتخابي صحيح هو اللبنة الأولى للديمقراطية لكن ليس بالضرورة كل من أخذ بالانتخابات يمكن أن يطلق عليه بأنه بلد ديمقراطي بل ما ينبثق عن الانتخابات من حرية الراي والتعبير واحترام لحقوق الانسان وتداول سلمي للسلطة وفرض القانون وتطبيقه على الجميع بالتساوي (٤٩) حيث إن أغلب القيم التي تسود عالمنا العربي والإسلامي لا تهدف إلى تعميق المفهوم الديمقراطي بالشكل الذي يتناسب مع اهميته، فالديمقراطية ليست مجرد شكل للحكم والية لانتقال السلطة سلميًا فحسب بل هي طريقة للحياة (٥٠)، والدليل على ذلك أن أعتى الدكتاتوريات تعمل

انتخابات صورية، حيث إن مكمن الإشكالية في الخيار الديمقراطي في العراق المعاصر ما بعد ٢٠٠٣، هو غياب التمسك بالديمقراطية الوطنية التي هويتها مدنية وصبغتها لست محسوبة لطائفة أو دين أو قومية، بمعنى الفوز والخسارة في الانتخابات ليست خسارة لطائفة أو قومية [٥١].

وقد عانى العراق ومازال يعاني من عدد الأزمات القيمية المجتمعية والأخلاقية في إطار التعامل مع السلطة وبناء الدولة لعل من أبرزها :

١- شيوع ظاهرة الغالب والمغلوب في ذهنية المواطن العراقي، بمعنى البعض أخذ ينظر إلى نجاح الدولة بعده نجاح لقومية أو لطائفة على حساب الأخرى، في حين أن نجاح الدولة هو نجاح لجميع المواطنين بغض النظر عن الدين والقومية والطائفة.

٢- شيوع ظاهرة التعدي على الممتلكات العامة بحجج غير صحيحة البعض يعتقد أن هذه الممتلكات هي بقايا ممتلكات النظام الاستبدادي، في حين ان جميع الممتلكات هي ممتلكات الدولة العراقية ولا يمكن التعدي عليها، ولا يمكن قبول أي تبرر لذلك.

٣- شيوع ظاهرة التهرب من المسؤولية، فالجميع ينئ بنفسه عن تحمل المسؤولية ويحاول ان يرمي المسؤولية على الاخر، في حين أن متطلبات بناء دولة المؤسسات بحاجة إلى مواطن فاعل يتحمل المسؤولية من أجل بناء الدولة.

٤- عندما يقوم المواطن بالمحافظة على الممتلكات العامة كما يحافظ على ممتلكاته الخاصة، يصبح عند إذ سوف يظهر وعي وطني يساهم في بناء الدولة بعدها دولة الجميع.

لذلك، فإن أزمة القيم المجتمعية وبالذات السياسية منها حقيقة قائمة لا يمكن تغافلها، مما يستدعي تفعيل القيم السياسة بما يخدم التحول الديمقراطي في البلدان العربية ومنها العراق، ومن أهم تلك القيم السياسية المطلوب توافرها (حب الوطن

وتقديم مصالحه على المصالح الخاصة – قبول الاخر المختلف – الحرية كقيمة عليا، سيادة القانون – تحمل المسؤولية المجتمعية – الثقة بالنظام السياسي، المواطنة، العدالة، التعايش المجتمعي، وغيرها) دون تعزيزها لا يمكن الحديث عن دولة المؤسسات في العراق لا حاضرًا ولا مستقبلًا.

الخاتمة والاستنتاجات والمعالجات.:

مما سبق يتضح أن العراق لا يعاني من أزمة واحدة بل عدة أزمات فيما يتعلق ببناء دولة المؤسسات، ولا يمكن فصل أزمة عن الاخرى ولا يمكن تقديم اهمية حل أزمة على الأزمات الأخرى، فالجميع مهم ولكن لابد من القول أن ألف خطوة تبدا بخطوة واحدة، فلابد من البدء بتصحيح المسار.

وهنا لابد من القول أن ثقافة المواطن غالبًا ما تكون محدودة لغاية بالذات في الموضوعات السياسية لأسباب كثيرة ليس هناك متسع لذكرها، فالمواطن في حالات كثيرة لا يفرق بين السلطة (الحكومة) والدولة، لذلك لابد من التثقيف على الفرق، فالدولة هي المؤسسات الحاكمة بصرف النظر عن الأشخاص، أما الحكومة وسلطتها فتتمثل بالأشخاص، فالدولة هي البرلمان والحكومة والجيش ومؤسسات الامن والهيئات القضائية وغيرها من المؤسسات، فالدولة هي الكل وما السلطة إلا الجزء اليسير منها. فالدولة يفترض ان تكون باقية والسلطة زائلة بتغيير شخوصها.

وقد توصل البحث لعدد من الاستنتاجات من أهمها:

أكبر مشكلة تواجه بناء اية دولة، هو كيف تستطيع التوفيق بين بين سطلتها وما يتطلب ذلك من بسط النفوذ من جهة، وحرية أفرادها وما يتطلب من حقوق وحريات من جهة أخرى.

١–ان سبب فشل كل المحاولات السابقة لبناء الدولة تعود لسبب عدم الثقة بين الأطراف السياسية وغياب رجل الدولة وظهور رجل السلطة مكانه.

٢- هناك جملة من المعوقات تقف أمام بناء الدولة في العراق ما بعد ٢٠٠٣ بالإضافة إلى الأزمات التي تم بحثها وهي (ضعف البناء المؤسسي، عدم الفصل بين السلطات، عسكرة المجتمع).

٣- لابد من العمل على خلق وعي مجتمعي يساهم في بناء الدولة من خلال منظومة القيم المجتمعية التي تؤمن بالدولة وأهميتها.

٤- العمل على حل جميع الأزمات بروح الفريق الواحد ،وجعل بناء الدولة الهدف الأسمى الذي يسعى الجميع إلى تحقيقه.

٥- يجب أن يتسامى الجميع في التعامل مع قضايا الوطن بعيدًا عن كل الولاءات الفرعية، والعمل من أجل جيل مجتمعي واع بأهمية وجود دولة مؤسسات مستقرة تساهم في ازدهار المجتمع وتحقيق جميع تطلعاته.

وقد توصل البحث لعدد من المعالجات لعل من ابرزها :

- يمكن الإشارة إلى أبرز الحلول المقترحة لمعالجة أزمة الهوية وكما يلي :

١- العمل على بناء الهوية الوطنية مع الاحتفاظ بالهويات الفرعية بشرط أن تكون الهوية الوطنية هي الأساس من خلال اعتماد المواطنة بعدها الأساس في بناء الهوية الجامعة.

٢- الحد من نفوذ التدخلات الخارجية والتي دائمًا ما تسعى إلى تحفيز الهويات الفرعية لغرض استغلالها في تسهيل مهمة التدخل، فالدول المحتلة للعراق سابقا (الاحتلال العثماني والبريطاني) عملوا على تنشيط الهويات الفرعية على أساس الهوية المجزأة، كذلك الحال في الاحتلال الأمريكي المعاصر، فهو يسلك نفس المنحى، فهو دائما ما يتعامل مع العراق على أساس المكونات وليس على أساس العراق الموحد مما ساهم في تشظي الهوية أكثر من السابق، فضلا عن الدول الإقليمية التي دائمًا ما تستثمر وجود بعض الأقليات

المكونات التي تتشابه مع توجهاتها وعقائدها.

٣-قيام نظام سياسي يؤمن بالهوية الوطنية ويرفض اعتماد الهويات الفرعية سيكون مرتكزًا مهم في بنائها.

- **اما أهم الطرق المقترحة لمعالجة إشكالية إدارة التنوع فتتمثل بما يلي :**

١- ضرورة بناء نظام انتخابي يعطي الفرص المتساوية للجميع للتعبير عن اختياراتهم بدقة دون إغفال لأي صوت انتحابي.

٢-اعتماد الشهادة والكفاءة كمعيار للاختيار والابتعاد عن المحاصصة الدينية والطائفية والقومية في تشكيل اللجان داخل مجلس النواب المنتخب وكذلك عند تشكيل الحكومة.

٣-إيجاد مراكز تثقيفية متعددة تدعو للحوار والتسامح وتصحيح المفاهيم، وتعمل على توعية الناس من اجل قبول ثقافة التسامح والحوار الفكري البناء' بدل العنف والقوة ورفض الاخر المختلف، ومحاربة منابع ومظاهر الأفكار الانقسامية في شتى مناحي الحياة الاجتماعية.

٤-وضع خطط ثقافية لنشر قيم الوحدة والعيش المشترك في الأجيال الصاعدة عبر المناهج التربوية والتعليمية، وكذلك من خلال البرامج الثقافية ووسائل الفن المختلفة من مسرح وسينما وتليفزيون.

مما سبق ، يتبين إن التنوع في العراق هو عامل ضعف وليس قوة بحيث أصبح عامل مساعد على الانقسام وأحيانا عامل للاحتراب والاقتتال، لذلك لابد من وضع استراتيجيات بعيدة المدى واليات تطبيقية لإدارة التنوع والاختلاف لتحويل هذا التنوع إلى عامل قوة كما هو حال بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية والهند على سبيل المثال لا الحصر.

الهوامش

(١) د.خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٥، ص٣٣.

(٢) كلود دوبار، أزمة الهويات : تفسير تحول، ترجمة : رندة بعث، الطبعة الأولى، المكتبة الشرقية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٢٩.

(٣) عبد الوهاب الكيالي واخرون، موسوعة السياسة، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص١٥٩.

(٤) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، في مجموعة باحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٥٤.

(٥) جاك دوه نيدييه دي فابر، الدولة، ترجمة : أحمد حسيب عباس، مراجعة : د.ضياء الدين صالح، الهيئة العامة لقصور الثقافة، وزارة الثقافة المصرية، القاهرة، ١٩٥٨، ص٢.

(٦) أحمد بو عشرين الانصاري، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي، دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٤، ص١٠.

(٧) د.عبد الرزاق السنهوري، اسلامية الدولة والمدنية والقانون، تقديم : د.محمد عمارة، الطبعة الأولى، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٣١.

(٨) محمد حيدر، الدولة : فلسفتها وتاريخها من الاغريق إلى ما بعد الحداثة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠١٨، ص١٣٥.

(٩) ارنست كاسير، الدولة والأسطورة، ترجمة : د.أحمد حمدي محمود، مراجعة : أحمد خاكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٣٦.

(١٠) باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة : المصطفى حسوني، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠١١، ص، ص ١٤-١٥.

(١١)جاك ماريتان، الفرد والدولة، ترجمة : عبد الله امين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٢، ص٣٠.

(١٢)عبد الله العروي، مفهوم الدولة، الطبعة العاشرة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠١٤، ص ٣٠.

(١٣)هارولد لاسكي، الدولة نظريًا وعمليًا، الطبعة الثانية،، الهيئة العامة لقصور الثقافة، وزارة الثقافة المصرية، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢٥.

(١٤)جورج بوردو، الدولة، ترجمة : سمير حداد، الطبعة الثالثة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٧.

(١٥)ليون هاردوايس، الدين والدولة في فلسفة هيغل، ترجمة : قاسم جبر عبرة، مراجعة وتقديم : د.ميثم محمد يسر، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ٣٦.

(١٦)عماد جاسم، الهوية المسيحية في الرواية العراقية : دراسة تحليلية لروايات ما بعد عام ٢٠٠٣، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٧، ص ١٣.

(١٧)وليد سالم محمد، تعايش الثقافات وتكوين الهوية مدخل لبناء الدولة العراقية الحديثة، في مجموعة باحثين، سبل تعزيز التعايش والثقافة الوطنية في العراق، الطبعة الأولى، وقائع الندوة العلمية التي نظمتها كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد بالتعاون مع وزارة الثقافة، بغداد، ٢٠١٣، ص، ص ١٠٤–١٠٥.

(١٨)عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الاول، الطبعة السابعة، دار الرافدين، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٢.

(١٩) رند حكمت محمود، مشكلة بناء الدولة في العراق للمدة ١٩٢١–٢٠٠٦، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص٢١٠.

(٢٠) منتصر مجيد حميد، التنوع والسلم الاهلي في الاطر الديمقراطية، الشبكات والمؤسسات، مجلة العلوم السياسية، السنة /٢٣، العدد /٥٤، تصدر عن كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الاول، ٢٠١٨، ص١٩٣.

(٢١) سورة البقرة، الآية ١٣٤.

(٢٢) امحمد مالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، السنة /٣٣٤، العدد ٣٣٤، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٩٥.

(٢٣) حسين علوان حسين، بناء الدولة والوحدة الوطنية في العراق، مجلة العلوم السياسية، السنة /١٩، العدد /٣٦، تصدر عن كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الثاني، ٢٠٠٨، ص١٥٧.

(٢٤) آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة : حسني زينه، الطبعة الأولى، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٨.

(٢٥) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة :النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، الترجمة : مجاب الامام، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧، ص٥٢

(٢٦) د.منذر الشاوي، فلسفة الدولة، الطبعة الثانية، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣، ص٤٥٢.

(٢٧) للمزيد ينظر، مشروع دستور جهورية العراق تحت عنوان (دستورنا بين ايدينا – دستورنا خيمتنا)، والصادرة عن الجمعية الوطنية العراقية بتاريخ شهر اب سنة ٢٠٠٥.

(٢٨) خالد حيدر علي الجميلي، دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ : دراسة تحليلية نقدية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، المعهد العراقي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠١٢، ص، ص ٤١-٤٢.

(٢٩) وردت لفظة المكونات في الديباجة مرتان، وفي المواد الدستورية (٩-١٢-٤٩-١٢٥-١٤٢).

(٣٠) امل هندي الخزعلي، اشكالية المواطنة في الخطاب الإسلامي المعاصر، مجلة كلية العلوم السياسية، السنة /١٦، العدد/٣١، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص، ص ١٠٢-١٠٣.

(٣١) ابراهيم مدكور، المعجم الوجيز، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٩، ص٦٧٤.

(٣٢) عماد الدين محمد الرشيد، المواطنة في المفهوم الإسلامي، الطبعة الأولى، نحو القمة للطباعة والنشر، سوريا حمص، ٢٠٠٥، ص ١٧.

(٣٣) المصدر نفسه، ص١٨.

(٣٤) ريتشارد مينش، الامة والمواطنة في عصر العولمة، ترجمة : عباس عباس، مراجعة : علي خليل، منشورات وزارة الثقافة السورية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩، ص٨.

(٣٥) موضوع النفط والغاز وموضوع صلاحيات الاقليم وتداخل الصلاحية مع حكومة المركز وغيرها، للمزيد ينظر المادة (١١١-١١٢) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥.

(٣٦) طارق عبد الحافظ الزبيدي، الصلاحيات الدستورية لرئيس جمهورية العراق : تكليف مرشح الكتلة الاكبر نموذجا، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، شبكة الأنترنت، تاريخ النشر ٢٠٢١/١/٦، تاريخ الاسترجاع ٢٠٢١/١/٧، للمزيد ينظر الرابط ادناه : http://www.mcsr.net/news634

(٣٧) القانون ركز بدرجة كبيرة على موضوع حظر حزب البعث المنحل والعقوبات بحق من يروج له او يتبنى افكاره، وفق المادة السابعة من الدستور، لكن يفترض في نفس الوقت يتم تجريم الطائفية ايضا كون المادة أشارت كذلك إلى الطائفية ورفضت تداولها والدعوة لها، للمزيد ينظر : قانون حظر حزب البعث والكيانات والاحزاب والانشطة العنصرية والارهابية والتكفيرية، رقم (٣٢)، لسنة ٢٠١٦.

(٣٨) خليل مخيف الربيعي، الدستور والموقف من الارهاب، مجلة العلوم السياسية، السنة /١٧، العدد/٣٣، تصدر عن كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، تموز ٢٠٠٦، ص ٢١٨.

(٣٩) للمزيد ينظر : الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥، المواد (١٣٣-١٤٠-١٤٣).

(٤٠) بو عطيط سفيان، القيم الشخصية في ظل التغيير الاجتماعي وعلاقتها بالتوافق المهني، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينية،

الجزائر، ٢٠١٢، ص٧٦.

(٤١) الربيع ميمون، نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية والمطلقية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٠، ص١٨.

(٤٢) عزت السيد أحمد، الثورة التكنلوجية واثرها في تغيير القيم، مجلة جامعة دمشق، المجلد /٢٩، العددان /٣،٤، جامعة دمشق، ٢٠١٣، ص ٤٤٩.

(٤٣) أ.الجموعي مومن بكوش، القيم الاجتماعية، مقاربة نفسية –اجتماعية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد /٨، تصدر عن جامعة الوادي، الجزائر، ٢٠١٤، ص٨١.

(٤٤) محمد بن حمود الجهني، منظومة القيم والاخلاق بين الثقافة العربية والإسلامية والثقافة الغربية، دراسة مقارنة لمنظوري الغزالي وبارسونز، المجلة العربية للدراسات الامنية، المجلد /٣٢، العدد/٦٨، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠١٧، ص٢٥٢.

(٤٥) ابراهيم السيد أحمد السيد، البناء القيمي وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية والدافعية للإنجاز، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الاسيوية، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٥، ص٢٦.

(٤٦) أ.الجموعي مومن بكوش، القيم الاجتماعية، مقاربة نفسية –اجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

(*) هنا تختلف نوع الثقافة بحسب طبيعة النظام السياسي فيما اذا كان دكتاتوريًا او ديمقراطيًا.

(٤٧) اسماعيل عبد الفتاح، القيم السياسية في الإسلام، الطبعة الأولى، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠١، ص، ص ٣٢–٣٣.

(٤٨) المصدر نفسه، ص٣٥.

(٤٩) مهدية صالح حسن، الديمقراطية واعادة بناء المواطنة، مجلة العلوم السياسية، السنة /٢٣، العدد/٥٣، تصدر عن كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الثاني، ٢٠١٧، ص ٥١.

(٥٠) اسماعيل عبد الفتاح، القيم السياسية في الإسلام، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

(٥١) عبد الجبار أحمد عبد الله، العراق ومحنة الديمقراطية : دراسة سياسية راهنة، الطبعة الأولى، الطباع للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣، ص١٥.

قائمة المصادر والمراجع

- **القران الكريم.**

اولا : الدساتير والقوانين.

١- الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥.

٢- مشروع دستور جهورية العراق تحت عنوان (دستورنا بين ايدينا – دستورنا خيمتنا)، والصادرة عن الجمعية الوطنية العراقية بتاريخ شهر اب سنة ٢٠٠٥.

ثانيًا : الموسوعات والمعاجم.

١- ابراهيم مدكور، المعجم الوجيز، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٩.

٢- خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٥.

٣- عبد الوهاب الكيالي واخرون، موسوعة السياسة، الجزء الاول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥.

ثالثًا : الكتب العربية والمعربة.

١- أحمد بو عشرين الانصاري، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي، دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٤.

٢- ارنست كاسير، الدولة والأسطورة، ترجمة : د.أحمد حمدي محمود، مراجعة : أحمد خاكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥.

٣- آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة : حسني زينه، الطبعة الأولى، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦.

٤- اسماعيل عبد الفتاح، القيم السياسية في الإسلام، الطبعة الأولى، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠١.

٥- الربيع ميمون، نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية والمطلقية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٠.

٦- باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة : المصطفى حسوني، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠١١.

٧- جاك دوه نيدبيه دي فابر، الدولة، ترجمة : أحمد حسيب عباس، مراجعة : د.ضياء الدين

صالح، الهيئة العامة لقصور الثقافة، وزارة الثقافة المصرية، القاهرة، ١٩٥٨
٨- جاك ماريتان، الفرد والدولة، ترجمة : عبد الله امين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٢.
٩- جورج بوردو، الدولة، ترجمة : سمير حداد، الطبعة الثالثة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢.
١٠-ريتشارد مينش، الامة والمواطنة في عصر العولمة، ترجمة : عباس عباس، مراجعة : علي خليل، منشورات وزارة الثقافة السورية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩.
١١-عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الاول، الطبعة السابعة، دار الرافدين، بيروت، ٢٠٠٨.
١٢-عبد الجبار أحمد عبد الله، العراق ومحنة الديمقراطية : دراسة سياسية راهنة، الطبعة الأولى، الطباع للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣.
١٣-عبد الرزاق السنهوري، اسلامية الدولة والمدنية والقانون، تقديم : د.محمد عمارة، الطبعة الأولى، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩.
١٤-عبد الله العروي، مفهوم الدولة، الطبعة العاشرة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠١٤.
١٥-علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، في مجموعة باحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠
١٦-عماد الدين محمد الرشيد، المواطنة في المفهوم الإسلامي، الطبعة الأولى، نحو القمة للطباعة والنشر، سوريا حمص، ٢٠٠٥.
١٧-عماد جاسم، الهوية المسيحية في الرواية العراقية : دراسة تحليلية لروايات ما بعد عام ٢٠٠٣، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٧.
١٨-فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة :النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، الترجمة : مجاب الامام، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧.
١٩-كلود دوبار، أزمة الهويات : تفسير تحول، ترجمة : رندة بعث، الطبعة الأولى، المكتبة الشرقية، بيروت، ٢٠٠٨.

٢٠-ليون هاردوايس، الدين والدولة في فلسفة هيغل، ترجمة : قاسم جبر عبرة، مراجعة وتقديم : د.ميثم محمد يسر، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.
٢١-محمد حيدر، الدولة : فلسفتها وتاريخها من الاغريق إلى ما بعد الحداثة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠١٨.
٢٢-منذر الشاوي، فلسفة الدولة، الطبعة الثانية، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣.
٢٣-هارولد لاسكي، الدولة نظريًا وعمليًا، الطبعة الثانية،، الهيئة العامة لقصور الثقافة، وزارة الثقافة المصرية، القاهرة، ٢٠١٢.

رابعًا : الدوريات.

١- امحمد مالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، السنة /٣٣٤، العدد ٣٣٤، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
٢- امل هندي الخزعلي، اشكالية المواطنة في الخطاب الإسلامي المعاصر، مجلة كلية العلوم السياسية، السنة /١٦، العدد/٣١، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
٣- الجموعي مومن بكوش، القيم الاجتماعية، مقاربة نفسية -اجتماعية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد /٨، تصدر عن جامعة الوادي، الجزائر، ٢٠١٤.
٤- حسين علوان حسين، بناء الدولة والوحدة الوطنية في العراق، مجلة العلوم السياسية، السنة /١٩، العدد /٣٦، تصدر عن كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الثاني، ٢٠٠٨.
٥- خليل مخيف الربيعي، الدستور والموقف من الارهاب، مجلة العلوم السياسية، السنة /١٧، العدد/٣٣، تصدر عن كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، تموز ٢٠٠٦.
٦- عزت السيد أحمد، الثورة التكنلوجية واثرها في تغيير القيم، مجلة جامعة دمشق، المجلد /٢٩، العددان /٤،٣، جامعة دمشق، ٢٠١٣.
٧- محمد بن حمود الجهني، منظومة القيم والاخلاق بين الثقافة العربية والإسلامية والثقافة الغربية، دراسة مقارنة لمنظوري الغزالي وبارسونز، المجلة العربية للدراسات الامنية، المجلد /٣٢، العدد/٦٨، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠١٧.
٨- منتصر مجيد حميد، التنوع والسلم الاهلي في الاطر الديمقراطية، الشبكات والمؤسسات، مجلة العلوم السياسية، السنة /٢٣، العدد /٥٤، تصدر عن كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الاول، ٢٠١٨.
٩- مهدية صالح حسن، الديمقراطية واعادة بناء المواطنة، مجلة العلوم السياسية، السنة /٢٣،

العدد/٥٣، تصدر عن كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الثاني، ٢٠١٧.

خامسًا : الرسائل والاطاريح غير المنشورة.

١- ابراهيم السيد أحمد السيد، البناء القيمي وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية والدافعية للإنجاز، (اطروحة دكتوراه)، معهد البحوث والدراسات الاسيوية، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٥.

٢- بو عطيط سفيان، القيم الشخصية في ظل التغيير الاجتماعي وعلاقتها بالتوافق المهني، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينية، الجزائر، ٢٠١٢.

٣- خالد حيدر علي الجميلي، دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ : دراسة تحليلية نقدية، (رسالة ماجستير)، المعهد العراقي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠١٢.

٤- رند حكمت محمود، مشكلة بناء الدولة في العراق للمدة ١٩٢١-٢٠٠٦، (اطروحة دكتوراه)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

سادسًا : الندوات والمؤتمرات.

١- وليد سالم محمد، تعايش الثقافات وتكوين الهوية مدخل لبناء الدولة العراقية الحديثة، في مجموعة باحثين، سبل تعزيز التعايش والثقافة الوطنية في العراق، الطبعة الأولى، وقائع الندوة العلمية التي نظمتها كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد بالتعاون مع وزارة الثقافة، بغداد، ٢٠١٣.

سابعًا : شبكة الانترنت.

١- طارق عبد الحافظ الزبيدي، الصلاحيات الدستورية لرئيس جمهورية العراق : تكليف مرشح الكتلة الاكبر نموذجا، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، شبكة الأنترنت، تاريخ النشر ٢٠٢١/١/٦، تاريخ الاسترجاع ٢٠٢١/١/٧، للمزيد ينظر الرابط ادناه : http://www.mcsr.net/news634

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-eighth year · Founded in 1974

Vol. 77 July 2022
Issn: 2536-9504
Online Issn :(2735-5233)